الفقر الحضري والدعارة الرسمية
مشكلة جيل يولد

مريم نزار

- جامعة باجي مختار عنابة، nezarm2302@gmail.com

تاريخ الإيداع:2019/10/07 **تاريخ المراجعة:** 2021/10/12 **تاريخ القبول:** 2021/12/19

ملخص

*تعد الدعارة من المشكلات الاجتماعية المعقدة التي يعاني منها المجتمع الجزائري بصمت وخصوصا الدعارة الرسمية، حيث تعرف هذه الظاهرة تعتيما إعلاميا ورسميا وأكاديميا. وعليه جاءت دراستنا هذه لمحاولة البحث والتقصي عن حجمها وأسبابها متخذين من ولاية "**عنابة**" أنموذجا. وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ترابطية بين الفقر الحضري والدعارة الرسمية، بالإضافة إلى وجود عوامل أخرى مشجعة أساسها اجتماعي وإيكولوجي.*

الكلمات المفاتيح: فقر حضري، دعارة، دعارة رسمية، مومس.

Urban poverty and official prostitution
The problem of a generation born

Abstract

Prostitution is one of the complex social problems that Algerian society quietly suffers from, especially official prostitution, as this phenomenon is unknown in the media, official and academic. This study is an attempt to investigate the scale and the causes of it, using Annaba Department as a model. The study found a correlation between urban poverty and official prostitution, as well as other encouraging factors on a social and ecological basis.

Keywords: Urban poverty, prostitution ,official prostitution, prostitute.

Pauvreté urbaine et prostitution officielle
Problème d'une génération déjà née

Résumé

La prostitution est un problème social complexe qui se pose dans la société algérienne, en particulier dans le cadre de la prostitution officielle. Ce phénomène est défini comme une banalisation médiatique, officielle et académique. Donc cette étude cherche son ampleur et ses causes dans la wilaya d'Annaba. Elle a conclu qu'il existe un lien entre la pauvreté urbaine et la prostitution officielle, ainsi que d'autres facteurs d'ordre socio-écologique.

Mots-clés : Pauvreté urbaine, prostitution, prostitution officielle, prostituée.

المؤلف المرسل: مريم نزار، nezarm2302@gmail.com

توطئة

لقد تتأثر الاقتصاد العربي خلال السنوات الأخيرة بعدد من العوامل في العديد من الدول العربية منها تباطؤ النمو الاقتصادي واستمرار الاتجاه الهبوطي لسعر النفط في الأسواق الدولية وانخفاض تحويلات العاملين في الدول العربية المصدرة للنفط.

وما زاد من تأزم الوضع تدهور الظروف الداخلية أو ما يعرف بثورات الخبز أو ثورات الجياع ومخلفاتها التي شهدتها معظم هذه الدول نتيجة لظروف الفقر والفساد واللذين أضعفا من فرص نموها وأدت إلى نزوح السكان من بعض الدول العربية مثل سوريا والعراق وليبيا واليمن إلى دول عربية أخرى، ففي هذا الصدد يقدر عدد الذين أرغموا على الهجرة من أماكن إقامتهم الأصلية بحوالي 6.6 مليون في سورية، و3.2 مليون في العراق و2.5 مليون باليمن و0.4 مليون في ليبيا.

ووفق خطوط الفقر الوطنية سجل أكثر من 40% في كل من جيبوتي والسودان والصومال وإلى أقل من 10% في الجزائر والمغرب ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. وتشير آخر بيانات متاحة استنادا لدليل الفقر متعدد الأبعاد (الذي يقيس درجة الحرمان الفردي من النفاذ للخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم ومستوى المعيشة) وفق البيانات المتوفرة في تقرير التنمية البشرية لسنة 2015 فإن الصومال (0.500) كأفقر دولة عربية متبوعة بكل من موريتانيا(0.291) والسودان (0.290) واليمن(0.200)، بينما سجلت كل من الأردن (0.04) وليبيا (0.005) وتونس (0.006) من أقل الدول العربية فقرا نظرا لجودة التعليم والصحة بهذه الدول مقارنة مع الدول الأخرى من حيث متوسط دخل الفرد[1] .

أما في الجزائر وبحسب تقرير صادر عن البنك العالمي لسنة 2018 يؤكد أنه وبالرغم من التحسن الكبير في جميع مؤشرات التنمية البشرية الرئيسية، حيث تحتل المرتبة الثالثة والثمانين (83) من بين مائة وثمانية وثمانين (188) بلدا، إذ ارتفع معدل العمر المتوقع عند الولادة والمقدر بنحو 16.6 سنة وارتفع متوسط سنوات الدراسة 5.8 سنة بالإضافة إلى تعميم التعليم الابتدائي الذي بلغ 97% عام 2015 يبقى الحرمان منتشرا فقد زادت معدلات البطالة وخصوصا بين أوساط الشباب المتعلم بنحو 1.5 نقطة مئوية والتي بلغت معدل 11.7% في سبتمبر 2017 مقابل 10.5 % في الشهر نفسه من سنة 2016.

ويقوض ارتفاع البطالة ما تحقق من خفض في مستويات الفقر حيث يعيش10% من السكان على حافة السقوط في براثن الفقر، فالجزائريين ينفقون أزيد من 1875 مليار دينار أي أكثر من ثلث أموالهم في الغذاء حيث تخصص العائلات الجزائرية نحو 44% من ميزانيتها السنوية للحاجيات الغذائية، يليها قطاع السكن بنحو 20%، فيما ارتفع عدد الفقراء في الجزائر إلى 9 ملايين شخص 20% أي الربع منهم ينفق أقل من 04 دولارات فقط يوميا، مما يؤكد أن نسبة الفقر قد ازدادت بشكل ملحوظ في الجزائر، بالرغم من أنها سادس مصدر للغاز الطبيعي في العالم، وثاني منتج للنفط بإفريقيا بعد نيجريا، مؤكدا أن سنة 2015 سجلت 1932000 أسرة فقيرة مع زيادة بنحو 304 آلاف أسرة فقيرة مقارنة بسنة 2014 التي كانت 1.628.000 أسرة فقيرة[2].

وبالرجوع إلى الإحصاءات المحلية المنجزة لهذا الغرض من طرف مديرية النشاط الاجتماعي لولاية عنابة قدر مجموع العائلات المعوزة عبر تراب الولاية بنحو 30870 أسرة مسجلة، بالإضافة إلى 42850 بطالا سنة 2011، و21347 مسكن عشوائي غير صحي ولا يكفل أي نوع من شروط الحياة الكريمة [3].

وإذا كان الفقر مصدرا للإفلات الأمني والانحلال الاجتماعي، فحالات الجهل والعنف والتطرف تجد في البيئات الفقيرة البيئة الملائمة للنمو والتوسع، خاصة بضواحي المدن الصناعية الكبرى حيث ترتفع معدلات الجريمة والعنف وتنتشر المخدرات والدعارة. هذه الأخيرة رغم المواقف المستنكرة لها عالميا كونها توصم من تمارسها من الإناث فان الواقع يثبت انتشارها في جميع المجتمعات سواء متقدمة أو متخلفة سرا أو علانية مرخصة أو بدون ترخيص، وأن وجودها وانتشارها يدل على الطلب المتزايد عليها في كثير من المناطق وما نستدل به كثرة الرجال الذين ينفقون في سبيل ذلك أموالا كثيرة بشكل يجعل سوق الدعارة رائجة دائما ومغرية للكسب السريع دون بذل مشقة كبرى فاستنادا إلى التقديرات فإن 21 مليون شخص في العالم يتعرضون للعمل بالإكراه والاتجار بهدف الاستغلال في العمل وفي الجنس ويعيشون ظروف الاسترقاق إذ يتعرض 4.5 مليون شخص للاستغلال الجنسي أغلبهم من الفتيات والنساء فبين عام 2007 و2010 وقع ضحيته أشخاص من 136 جنسية و118 بلدا ومابين55–60% نساء [(4)].

وإن كانت هذه الظاهرة بمجتمعنا الجزائري أقل حدة من باقي المجتمعات الغربية والعربية نتيجة التحصين الديني والعادات والتقاليد المنتشرة بين أغلب أوساط المجتمع، إلا أنها مؤخرا عرفت انتشارا واسعا وخصوصا بالمدن، حيث أكدت مصادر غير رسمية وجود ما يزيد عن 800 بيت دعارة غير مرخصة، والعديد من البيوت المرخصة التي لم يتم تحديدها، كما كشفت نفس المصادر عن وجود 13 ألف شبكة دعارة عبر الوطن، سواء كانت دعارة رسمية تحاول السلطات معالجتها بتخصيص مراكز خاصة لممارستها بغرض حصرها جغرافيا ومراقبتها صحيا ودعارة خفية تمارس سرا بالفنادق والملاهي الليلية والبيوت.

إضافة إلى هذه الوضعية وجود عدد كبير من الأمهات العازبات، فبحسب تقرير صادر عن الرابطة الوطنية لحقوق الإنسان أنه مطلع عام 2017 بلغ حدود عشرة آلاف أم عازبة، علما أنه يتم تسجيل أكثر من 1000 أم عازبة في كل سنة.

وحسب نفس التقرير فإن العديد من الأمهات العازبات يلجأن إلى عمليات إجهاض تكون فاشلة في غالب الأحيان، ويتم تسجيل أزيد من 300 عملية إجهاض سنويا خارج المؤسسات العمومية الاستشفائية و**أن** "عدد الأطفال مجهولي النسب في الجزائر يصل إلى 3 آلاف طفل[(5)] .

وعلى المستوى المحلي وحسب الشواهد الامبريقية تؤكد ارتفاع الجرائم الماسة بالأخلاق خصوصا بالمدينة، فبالاستناد إلى إحصاءات مجلس قضاء عناية نلاحظ تزايدها بشكل مستمر ابتداء من سنة 2007 والتي قدرت بنحو (189) جريمة لترتفع سنة 2010 بنحو (540) جريمة منها (492) خاصة بالفعل المخل بالحياء العام، و(13) جريمة تحريض القصر على الفسق والدعارة. (21) جريمة إنشاء محل لممارسة الدعارة...

تعبر هذه الأرقام عن جزء فقط من الحقيقة (القضايا التي بلغت إلى السلطة وتم الفصل فيها نهائيا) فهناك دائما الرقم الأسود غير المبلغ عنه، فبتجوالك ببعض مناطق المدينة سرعان ما تلاحظ انتشار هذه الظاهرة في العديد من الأماكن العمومية، ناهيك عن الطوابير من مستهلكي الجنس بالأماكن المرخصة قانونا أو ما يطلق عليه قانونيا بدور المحسنات.

وتكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة كونها تعالج إحدى الظواهر الحساسة والتي يعاني منها المجتمع الجزائري ومغيبة أكاديميا، ولما كانت الدعارة خطرا على المجتمع والصحة والأخلاق، ومفسدة للنظام العام فإنه استوجب البحث والتقصي عن أسباب انتشارها في مجتمعنا المسلم والمحافظ متخذين من مدينة عنابة نموذجا عن

الظاهرة بالجزائر، مع التأكيد أن هناك عوامل عديدة يكن استحضارها لتفسير هذه الظاهرة، لكن في هذه الدراسة سوف نركز بصورة مباشرة على الفقر الحضري بأشكاله وارتباطه بالدعارة الرسمية وهذا ما يقودنا إلى طرح التساؤل الرئيسي الآتي:

- **هل ثمة علاقة ارتباطية بين الفقر الحضري والدعارة الرسمية؟**

وتنبثق عنه التساؤلات الفرعية التالية:

- **ماهو حجم الدعارة الرسمية بولاية عنابة؟**
- **ماهي الخلفية الاقتصادية للمومسات؟**
- **ماهي الخلفية السوسيو– إيكولوجية للمومسات ؟**

1- الجهاز المفهومي:

1-1- الفقر الحضري:

في ضوء الاعتبارات والقضايا النظرية والامبريقية يمكننا رصد أربعة اتجاهات أساسية تحاول تحديد مدلولات الفقر وفق مؤشرات معينة:

✓ الاتجاه الأول: يركز هذا الاتجاه في تحديده للفقر على مؤشرات أهمها الدخل المنخفض، وعدد السعرات الحرارية المستهلكة، واختبار خط الفقر وعليه يقودهم هذا التصور إلى تعريف الفقراء على أنهم فئات اجتماعية ذات دخول منخفضة حيث إن أهم خاصية تميز هذا الاتجاه هو الفقر المطلق(المعدم) والفقر النسبي (الحرمان).

✓ الاتجاه الثاني: يعتمد رواد هذا الاتجاه على أربعة مؤشرات أساسية وهي:

- الفقر الهيكلي: وينتج عن الأوضاع الهيكلية في النظام السوسيو– اقتصادي
- العزل والحرمان:عدم الاستفادة من النمو الاقتصادي والتراكمات الرأسمالية
- الاغتراب والتهميش الاجتماعي والتفكك الداخلي

الاستغلال وعدم التكافؤ الاجتماعي: ما يجعلهم غير قادريين على المنافسة الأمر الذي يترتب عليه الخضوع والإذعان لما يملى عليهم.

✓ الاتجاه الثالث: يميل بعض الاستراتجيين وصناع القرار إلى ربط الفقر بالتجريد من حيث الحرمان النسبي من موارد الرزق أو نفقات المعيشة اللازمة، وعدم وجود صوت مسموع أو صوت سياسي، بالإضافة إلى شعورهم الداخلي بعدم أهميتهم وخضوعهم السلبي للسلطة.

✓ الاتجاه الرابع: يعتبر علماء الأخلاق أهم ممثلي هذا الاتجاه مقرين أن الفقراء هم المسئولون عن فقرهم بسبب ميلهم للحياة السهلة على العمل الجاد وعدم تخطيطهم لمواجهة مصاعب الحياة وفي هذا الصدد يركز "جون فريدمان JOHN FRIDDMAN" في تحليله هذا الاتجاه على أن الفقراء هم المتوكل بالله، المعدم المحروم، الكادح الفقير باختياره الفئات الشريرة الفئات الشعبية الخ [(6)].

وعليه، فالفقر حالة من الحرمان الاقتصادي- المعرفي بالإضافة إلى حالة من الاستبعاد الاجتماعي تتجلى أهم مظاهره في إطار التهميش والعزلة من خلال فتور الروابط الاجتماعية، وعدم التمتع بمستوى معيشي لائق وسكن صحي، والخدمات الحضرية، بالإضافة إلى تردي الحالة الصحية والتعليمية وبطالة طويلة المدى، وعدم التمتع بفرصة المشاركة في نشاطات المجتمع المدني.

2-1- الدعارة الرسمية:

الدعارة في الفكر السوسيولوجي تعرف حسب"أبراهام فلكسرABRAHAM FLEXNER هي "اتصال جنسي مرتبط بمقايضة وعدم تمييز وعدم تجاوب انفعالي"، أما الإنسان حسبه الذي يكون بغيا "إذا كان له وبصفة اعتيادية أو متقطعة علاقات جنسية لا تخصيص فيها، تتلقى مقابلها نقودا أو أية أسباب ارتزاقية أخرى".

وتتفق "جلادس ميري هول Gladys Mary Hall" إلى حد كبير مع "هافلك إلس"HAVELOCK ELLIS" في تعريف البغي بأنه" أي شخص يجعل مهنة له إشباع شهوة أشخاص مختلفين من الجنس الآخر أو من الجنس نفسه" وبالمقابل تؤكد على أنه "علاقات جنسية مختلطة مأجورة أو غير مأجورة [(7)] .

أما "أوكتافينوس" فيرى أن المرأة التي تهب نفسها لعموم الناس ولم تتقاضَ أجرا تعتبر أيضا في مصاف البغايا.

وفي القانون الجزائري لم يعط المشرع أي مدلول يعرف فيه الدعارة لكن بالرجوع إلى الفقه تعرف أنها عرض شخص جسمه على شخص أخر بغية إشباع شهوته الجنسية بمقابل مبلغ من المال وقد تكلم المشرع في مادته 343 عن الدعارة والفسق في ثلاث مواضيع كما أن كل الجرائم المنصوص عليها من خلال هذه المادة القانونية (343) تشترط فيها ثلاثة أركان هي: القصد الجنائي، والجاني، والضحية.

وينبغي التنبيه أن المشرع الجزائري لا يجرم فعل المرأة التي تتعاطى الدعارة ولا فعل الرجل الذي يتعاطى اللواط بمقابل، ويقصد بالدعارة عرض الجسم شخص على الغير لإشباع رغباته الجنسية بمقابل وما يجرمه المشرع الجزائري هو فعل الوسيط بشأن الدعارة المنصوص والمعاقب عليها في المواد 343–345 ق ع والسماح للغير بتعاطي الدعارة المنصوص والمعاقب عليها في قانون العقوبات المادتين346في–348 [(8)].

وعليه فالمشرع يكتفي بتجريم أسبابها وتبعاتها إذ إن هذا التناقض يساهم في تعدد صور التجريم، كما أن المشرع لم يشرع الدعارة كسلوك سلبي لا أخلاقي وإنما شرع لمحيطها البشري والمادي وذلك كالتالي:

الوساطة: الوساطة في الدعارة تتخذ سبعة أشكال يمكن تقسيمها إلى صنفين:

الصنف الأول– الوساطة وهو خاص بالدعارة: وتتضمن: المساعدة، والاستفادة من مداخيل الدعارة والمعايشة مع من يحترف الدعارة والعلاقة المعتادة مع من يحترف الدعارة.

الصنف الثاني– وهو يجمع بين الفسق والدعارة: وتتضمن الاستخدام من أجل الفسق والدعارة التوسط في الدعارة والفسق، والعرقلة في الوقاية من الدعارة.

جرائم التحريض على الفسق والدعارة:

ونعني بها تلك التصرفات والأفعال أو الأقوال التي يقوم بها شخص ما وتلك الوسائل التي يستعملها مع شخص آخر ذكرا أو أنثى بقصد التأثير عليه أو إقناعه من أجل دفعه إلى تعاطي الدعارة وممارسة أعمال الفسق وإفساد الأخلاق ولقد نص على هذه الجرائم المشرع الجزائري في المادة 342 عقوبات فقرة أولى من المادة 343 وفي المادة 347 من نفس القانون.

ولا يعاقب المشرع الجزائري في قانون العقوبات على التحريض على الفسق وإفساد الأخلاق إلا في حالتين اثنتين فقط هما حالة الاعتياد على تحريض قاصر لم يكمل سن التاسعة عشر من عمره وحالة التحريض بصفة عرضية لقاصر لم يبلغ سن السادس عشر بعد ثم عاقب كلا منهما بعقوبة تماثل العقوبة الأخرى.

جرائم الإغراء العلني على الفسق

والمقصود بهذه الجريمة هو قيام الشخص المتهم بحركات جسدية معينة أو توجيه أقوال أو أفعال علنا إلى شخص آخر ذكرا كان أو أنثى بغية التأثير عليه لما يحمله على ممارسة الفسق وهذا الفعل منصوص ومعاقب عليه في المادة 347 من قانون العقوبات الجزائري، وتقتضي هذه الجريمة توفر ثلاثة عناصر وهي فعل الإغراء والعلانية والقصد الجنائي[9].

وعليه، فالدعارة الرسمية هي اتصال جنسي مرتبط بمقايضة مادية وعدم تمييز واعتياد تتم وفق ترخيص رسمي تمنحه الدولة لطالبه وفق شروط إدارية وأماكن معينة تحددها الدولة بغية حصرها ومراقبتها صحيا.

1-3- البغي أو العاهرة: أي الأنثى التي تمارس الدعارة.

1-4- المومس: أي البغي المرخص لها بالدعارة [10] .

2- المقاربة المنهجية:

2-1- المنهج وأدوات جمع البيانات:

لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي الاثنوغرافي والذي عرفه الباحث "مارشال موس" "إن الطريقة الإثنوغرافية الوصفية يجب أن تكون ميثاقية (من الميثاق) وتاريخية وإحصائية وروائية، ومنه لا يمكن للحدس ولا للنظرية أن تؤثر هنا"[11]، حيث استخدمنا مجموعة من الأساليب المناسبة لذلك منها المقابلات والملاحظة والوثائق الرسمية والمستندات (الملفات الإدارية من شهادات ميلاد، تحقيقات أمنية، محاضر الضبطية القضائية السجل الخاص بتدوين القرارات المتعلقة بالوقاية الاجتماعية..).

2-2- مجالات الدراسة:

2-2-1 المجال البشري للدراسة:

نظرا لطبيعة موضوع دراستنا والذي يعد من الطابوهات قادنا إلى الاعتماد على مسح شامل للملفات الإدارية الخاصة بالمومسات بدور الدعارة الرسمية المتواجدة عبر إقليم الولاية – دار المحسنات **(شمس شلابي و08 قرطاج)** وذلك لخمس السنوات الماضية **(2007، 2008، 2009، 2010، 2011)**، بالإضافة إلى المقابلات المعمقة لخمسة حالات لمومسات رسميات وذلك نظرا لصعوبة الاتصال بهن إلا عن طريق ترخيص رسمي.

2-2-2 المجال المكاني للدراسة:

لقد تمت الدراسة الوثائقية بثلاث بيوت الدعارة المرخصة التالية:

دار المحسنات "شمس":

تتمثل طبيعة هذا العقار في بناية معدة للسكن مستعملة كدار للمحسنات يقع بالضبط بـ 08 نهج شهاب أحمد - المدينة القديمة عنابة، وتتربع على مساحة قدرها 108 م^2 ، تحتوي على قاعة خاصة بالاستقبال ومصرف بالطابق السفلي وأربعة غرف بالطابق الأرضي ومثلها بالطابق الأول، وترجع ملكية هذا العقار إلى خواص والذي ورثها عن والديه حيث كان يشتغل بهذا المجال مند أكثر من أربعين سنة. يطل بواجهته على نهج " **هيدر**" أين مدخلها الذي يحمل رقم 05.

كما تطل على نهج "**لاكومب**" **ونهج** "**دورليان**" المتكونة من طابق سفلي وطابق علوي مغطي بسطح.

هذه الدار مكونة من الحصة رقم 213 من الجزء "ج" من مخطط مسح الأراضي لعنابة المدينة، أما حدوده فتتمثل كالتالي:

- من جهة نهج لاكومب
- من جهة ثانية نهج دوريان
- من جهة ثالثة نهج هيدر
- من جهة رابعة بواسطة هني رمضان

آلت الدار إلى مالكها عن طريق الشراء الصحيح بتاريخ 1962 على ثمن رئيسي وجزافي قدره 50.000 فرنك جديد وفقا لعقد مسجل في أوانه بتاريخ 1962/10/12 جدول إرسال 339 خانة 300700 أشهر في المحافظة العقارية لولاية عنابة بتاريخ 1963/10/11 مجلد رقم 1584 رقم [12].

دار المحسنات(08) "قرطاج":

تتربع أرضيتها على مساحة قدرها حوالي 110 م^2 وهي عبارة عن نزل مؤثث معروف باسم "دار المحسنات قرطاج" عند مدخله وبالضبط في الجهة اليسرى غرفة مخصصة للميسرة والمساعدات وبالجهة اليمني مكتبا بجانبه منضخة وفي الجهة المقابلة توجد قاعة استقبال، ثم سلما عاديا مؤديا إلى الطوابق العلوية البالغ عددها ثلاثة حيث توجد بهذه الأخيرة 17 غرفة مؤثثة وموزعة كالآتي:

– الطابق الأول: سبع غرف

– الطابق الثاني: سبع غرف

– الطابق الثالث: ثلاث غرف

تعود ملكية هذا العقار لورثة "**أرض شيوع**" مؤجرة بالتراضي بموجب عقد إيجار موثق سنة 1999 – الحجار، أما حدوده فهي كالأتي:

– من جهة شارع قرطاج.

– من جهة أخرى شارع شلابي محمد العربي وذوي حقوقه [13].

دار المحسنات "شلابي":

تتمثل في نزل مؤثث كفندق سياحي يتواجد بعنابة مقر بين زاوية شارعا "قرطاج" و"أرليون" المقيد بالسجل التجاري المحلي تحت رقم 6214 أ 8، رمز النشاط التجاري 601102 بتاريخ 11/28/ 1994 والذي أشهر في المحافظة العقارية بعنابة بتاريخ 1981/06/20.

يتربع على مساحة قدرها 219 م^2 يحمل الرقم 242 مجموعة –ب– من مخطط مسح الأراضي لمدينة عنابة، يتكون من طابقين أرضي زائد أول والمستغل حاليا كدار المحسنات الكائن بـ 26 نهج شهاب أحمد المدينة القديمة والذي يطلق عليه سابقا نهج "دالي علي" يحمل الرقم 22/07 والذي يحتوي على 35 غرفة مجزأة إضافة إلى أربع قاعات ومطبخ وحمام وسطح وتتمثل حدود العقار كالتالي:

– من الشمال نهج دالي علي، ونهج قرطاج.

– من الجنوب شارع سيبوس.

– من الشرق نهج شايب أحمد، أو نهج أرليون سابقا.

– من الغرب ورثة "ي" [14].

3- حجم الدعارة المرخصة بولاية عنابة:

تخضع الحياة الجنسية في مجتمعنا لتنظيم اجتماعي وقانوني، وذلك من خلال مجموعة من القيود المفروضة على الحياة الجنسية، ويستمد هذا التنظيم الاجتماعي للحياة الجنسية من خلال مجموعة من القيم الأخلاقية والدينية، حيث يحصر مجال العلاقات الجنسية في نطاق ضيق، أما التنظيم القانوني فيستلهم بالدرجة الأولى اعتبارات نفعية اجتماعية.

ويهدف هذا التنظيم إلى توجيه الحياة الجنسية إلى غرضها الاجتماعي وإلى تفادي الفوضى في العلاقات الجنسية التي تعد سبلا إلى الفساد الأخلاقي ومختلف الأمراض البدنية والنفسية وانحلال العائلة ومن تم المجتمع وعليه تم الإبقاء على هذه الأماكن المخصصة لممارسة الدعارة الرسمية والتصريح لممارستها وفق شروط يحددها التنظيم المعمول به في هذا الصدد، وبالاطلاع على السجل الخاص بتدوين القرارات المتعلقة بالوقاية الاجتماعية تبين مايلي

جدول رقم (01) يبين: بيانات حول إجمالي المومسات بولاية عنابة

السنوات	المشطبات	المسجلات الجدد	المجددات	المجموع
2007	10	06	10	26
2008	03	10	17	30
2009	10	09	10	29
2010	01	03	18	22
2011	01	04	08	13
المجموع	25	33	63	120

المصدر: سجل الوقاية الاجتماعية، مكتب المؤسسات المصنفة والمهن المنظمة، مصلحة التنظيم والشؤون العامة لولاية عنابة

والملاحظ أن عدد المومسات بدور الدعارة المرخصة " ضئيل جدا مقارنة مع عدد البغايا (غير الرسميات) حيث يتراوح إلى غاية سنة 2011 بنحو 120 مومس فقط. ومن جهة أخرى الطلب المتزايد على هذه الفئة، حيث إن المتجول بحدود دور الدعارة المذكورة سابقا يلاحظ وجود طوابير من الرجال من جميع الأعمار ومن مختلف الولايات المجاورة للولاية ينتظرون دورهم.

ويرجع ذلك جزئيا إلى اتجاه البغايا عادة ما إلى امتهان الدعارة غير الرسمية لأسباب عدة منها العائد المرتفع مقارنة مع الأولى، إمكانية التخلص من الشروط القانونية المفروضة من طرف الدولة لامتهان للدعارة الرسمية منها عدم وجود دخل ثابت، محدودية التنقلات، النشر بسجل وطني للمومسات على مستوى المصالح الأمنية، المراقبة الطبية الإلزامية، ضعف العائد منها مقارنة بالدعارة غير الرسمية.

ومن البديهي عند ارتكاب أي سلوك منحرف يتبادر التساؤل حول طبيعة الجاني، ما هي خصائصه؟ ما هي وظيفته أو حالته العائلية، من أين ينحدر؟ وما علاقة هذه الخصائص بالسلوك المرتكب وعليه سنحاول الإجابة عن جزء من هذا التساؤل وذلك وفق البيانات المتاحة.

4- الخلفية الاقتصادية للمومسات والدعارة الرسمية:

إن الخاصية البارزة والمشتركة لجميع المومسات أنهن من عديمي الدخل، ويتم قبول المومس إلا في حالة عدم وجود دخل ثابت أو مصدر رزق تقتات منه وهذا بالنسبة لجميع المومسات **أي بنسبة 100%** أي أنهن من المعدمات والمحرومات كليا، إذ ترفض طلبات كل من تملك مورد رزق.

ويعتبر عدم وجود مأوى من الأسباب الهامة أيضا لامتهان الدعارة الرسمية وذلك بنسبة **93.02 %** بولاية عنابة، حيث اتجهن إلى امتهان الدعارة بحثا عن مكان يضمن إقامتهن ويوفر لهن الحماية من البرد والحر، ويؤمن العائد منها مسكنا لأبنائها تحس من خلاله بالاستقرار النفسي بعد أن أنهكهن غلاء ثمن الإيجار من جهة والتشرد من جهة ثانية، وتعاني المومسات من مشكلة الحصول على شهادات الإقامة والتي حرمت العديد منهن من إيداع ملفات بغرض الاستفادة من سكنات ذات طابع اجتماعي ما يجعلها تلجأ إلى دور المحسنات للتحصل على شهادة إقامة، أو الإقامة بالأحياء البائسة والمجاورة لدور الدعارة الرسمية (المدينة القديمة خصوصا) والتي يتناسب أسعار الإيجار بها مع محصلاتهن، بالإضافة إلى قربها من مكان العمل.

كما أن هذه الأحياء يكثر بها الحراك الاجتماعي الأفقي والحركة السكانية الزائدة، فهي بمثابة مراكز عبور للوافدين الجدد إلى المدينة وبالتالي تنوع الأصول الجغرافية لساكنيها ومن تم غياب الضبط الاجتماعي غير الرسمي، وسهولة إدخال الزبائن إلى مساكنهن دون رقابة مجتمعية ناهيك عن ضيق الأزقة وتعرجها والتي تسهل الاختباء والفرار.

وتعاني المرأة ظروفا صعبة وقاسية قبل اتجاهها للدعارة الرسمية إذ تضطر قبول أي نوع من العمل الوضيع المهم أن يكون مربحا وتتراوح هذه الأعمال بين البيع في المحلات والعمل في المقاهي والمطاعم كنادلات وبائعات المشروبات أو العمل في البيوت نهارا.

وعليه تنشأ الحاجة إلى المال دائما من العوز، الذي قد تبلغ قسوته درجة تعرض الأنثى، أو الأسرة بأكملها للحرمان وما يصاحبه من هوان أليم وليس هناك مجال للشك في أن الغالبية العظمى من المومسات الرسميات هن ضحايا الفقر والحاجة بالإضافة إلى الخوف من المستقبل.

وفي هذا الصدد أجريت دراسة بين عامي 1954 و1958من طرف جامعة كلكتا بطريقة المسح بالعينة في "كلكاتا" والتي بلغ تعدادها 2.549.000 نسمة طبقا لتعداد عام 1951. وقد اتضح من المسح أن10.4% من جملة النسوة المكتسبات اللاتي شملتهن العينة كن من البغايا، بل إن فئة البغايا الحقيقية كانت تحتل المركز الثاني من حيث الترتيب الحجمي، بعد فئة خادمات المنازل والطاهيات.

وطبقا لبحث عن البغايا أجراه في القاهرة المركز القومي للبحوث الاجتماعي والجنائية تحت "إشراف حسن الساعاتي" خلال عامي 1957– 1958 وقام على أساس المسح الاجتماعي لكافة البغايا، اللاتي اعتقلتهن شرطة القاهرة على مدى عام كامل، أن عددا كبيرا من البغايا ويبلغ 185من 470، بنسبة 39,4%، اللاتي اعترفن بجريمتهن كن يعملن خادمات في المنازل عند اعتقالهن، أما الـ 285 (الباقيات) وبنسبة 60.6% كانت لهن حرف ذات معاشات منخفضة جدا، وإن كانت تزيد نسبيا عن معاشات الخدمات، إذ كن يعملن بائعات متجولات، أو عاملات صناعيات أو زميلات في قاعات التدريب على الرقص، وساقيات في النوادي الليلية..

ومن بين جملة الـ 1055 بغيا المعتقلات لم يمكن الحصول من 300 منهن بنسبة 25 %على معلومات تتعلق بأول عمل التحقن به. وقد يكون سبب ذلك، إما عدم التحاقهن بأية أعمال، أو إلى اختلاط الأمور عليهن بسبب التغير الدائم في أعمالهن.

وفي البحث الذي أجراه "سمير خلف" في محيط ممارسات البغاء في بيروت، كان خمس عينة البغايا أو نسبة 19,2 % من مجموعهن يعملن خادمات، بينما السبع أو ما نسبته% 14,7 من المجموع كن يعملن خياطات 5,2 %، أو في دور اللهو 3,1 % 2,3 % أو خادمات في المستشفيات 2,3 % أو بائعات هوى% 1,6، أما الأغلبية بنسبة 66,1 % فلم تكن لهن مهنة.

إلا أنه يجب أن يلاحظ أن الفقر نسبي بمعنى أن أولئك اللاتي لا تتقاضين أجورا منخفضة، قد تشعرْنَ بالحرمان لو عجزن ارتداء ملابس فاخرة وملابس داخلية غالية، أو عن الاستمتاع بوسائل لهو معينة.

وبحسب تحليل "**جلادس ميري هول**" فيما يتعلق بالرغبة الجامحة في الكماليات، قائلة إن " لدي أدلة وفيرة على أن أحد شكلي المعاشرة الجنسية المختلطة أو كليهما تمارس في سبيل الحصول على ما يصفه الشهود بأنه وسائل ترف أو كماليات " وطبيعي أن موضوع وسائل الترف أو الكماليات برمته موضوع صعب، لأنه من العسير حقا على فرد أن يقرر ما يعتبر من وسائل الترف أو الكماليات، وما لا يعتبر كذلك بالنسبة للأفراد الآخرين، فإذا كان الشيء الكمالي شيئا مرغوبا ولكن يمكن الاستغناء عنه فإنه من الواضح أن الرغبة والقدرة على الاستغناء، أمران فرديان إلى حد بعيد.

غير أنه قد يكون من المعقول أن تعد الثياب الفاخرة، والمشروبات الغالية، والطعام الفاخر واللهو المكلف من الكماليات التي تشد الرغبة فيها عادة، والواقع أن الحصول على بعض الكماليات أو كلها، مما لا يمكن الحصول عليه بوسائل أخرى هو المسؤول عن نسبة عالية جدا من الانغماس في المعاشرة الجنسية المختلطة.

ولعل هذا يوضح لنا السبب فيما نشاهده في بلد مثل بريطانيا المعاصرة التي يرتفع فيها مستوى الأجور ارتفاعا ملموسا غير أن بعض الممرضات والمدرسات، وعاملات التليفون، وغيرهن من النساء الموظفات ذوات المعاشات المتدنية، يجدن في العلاقات الجنسية العابرة مصدرا إضافيا للدخل".

وإنها لحقيقة أن البغاء على مدى العصور كان نتيجة ملازمة للعسر الاقتصادي يزدهر في المناطق التي يسودها الفقر، حيث يربي الوالدان بناتهما ويشجعانهن على كسب رزقهن عن طريق الاتجار بأجسادهن، وقد اجتازت "ألمانيا" فترة عصيبة جدا بعد الحرب العالمية الأولى، كان الفقر خلالها سببا أكيدا للبغاء الاحترافي، وقد قرر أحد المراقبين الألمان استنادا إلى مشاهداته الخاصة أنه "في فترة يسودها مثل هذا العسر الاقتصادي والحاجة هناك كثير من الفتيات والنساء في بلادنا ممن يحاولن كسب شيء من المال عن طريق البغاء".

أما في الهند ، فمازال تجميع البغايا الجدد لتوريدهن إلى المواخير مستمرا، أما الجهات التي يجلبهن منها فهي المناطق القبلية الشديدة التأخر وتعزو الباحثة " سوشيلانايار" المتخصصة في بحث هذه المشكلة، وجود البغاء في "الهند" إلى عوامل اقتصادية كارتفاع نفقات المعيشة، وافتقار اللاجئين من البلدان المجاورة إلى الأمن والفقر العام، فهذه كلها عوامل مساعدة على إكراه الفتيات والنساء الشابات على احتراف مهنة البغاء من أجل إعالة أسرهن"[(15)].

وعليه، يمكن الاتفاق على أنه إذا كان غياب مورد رزق ثابت ومأوى يحمي من التشرد وخطر الشارع من أهم العناصر الجوهرية للاتجاه المرأة لامتهان الدعارة الرسمية، ومن تم أن عنابة بسكانها الذين يعدون بالآلاف من

الفقراء والمئات بدون مأوى تعتبر عشا للدعارة الرسمية، لكن الحقيقة غير ذلك، إن معدل الدعارة الرسمية بعنابة منخفض مقارنة بولايات أخرى وبأعداد الفقراء بها وهذا عامل يدل على أن هناك عوامل أخرى أكثر تأثيرا كما يلي:

5- الخلفية الاجتماعية والدعارة الرسمية:

5-1- السن والدعارة الرسمية:

يلاحظ أن سن المومسات مرتفع نسبيا، حيث تبين أن نسبة 38.33 **%** هم من مواليد (1954–1964) وتليها الفئة العمرية المولودين بين سنوات (1965–1975) بنسبة 32.33%، في حين بلغت فئة المومسات الشابات واللاتي يتراوح تاريخ ميلادهن بين سنوات (1976–1989) ما نسبته 23.33 % وهذا كما مبين في الجدول أدناه:

جدول رقم (02) يبين: توزيع العينة حسب السن

الفئات	التكرار	النسبة
1942–1932	02	1.66
1953–1943	05	4.76
1964–1954	46	38.33
1975–1965	39	32.5
1989–1976	28	23.33
المجموع	120	99.98

المصدر: شهادات ميلاد رقم 12 للمومسات

ويمكن تفسير ذلك باستناد إلى المقابلات مع إحداهن والتي لخصت ذلك بكلمة " أصبحنا غير مجديات في سوق الدعارة غير الرسمية" **أي "كرت محروق"**، حيث إنهن امتهن الدعارة في سن مبكرة جدا وعرفن بها، بالإضافة إلى الإنجاب المبكر والمتكرر، ناهيك عن ظروف المعيشة الصعبة والعمل ليلا أنقص من جمالهن الخارجي الأمر الذي أدى إلى عزوف الجماهير وأصبحن غير مرغوب فيهن في سوق الدعارة غير الرسمية وغير قادرات على المنافسة في ظل بزوغ جيل آخر جديد شاب من العاهرات.

كما أن كبر السن غالبا ما يصاحبه المرض والعجز مثل أمراض الضغط، السكري، وهشاشة العظام، وسوء التغذية وغيرها من الأمراض التي تقلل من فرص الانخراط في أعمال أخرى تتطلب جهدا عدا الدعارة. وفي هذه الحالة تكون دور الدعارة هي المأوى الآمن مقارنة مع الشارع أين تكون العاهرة معرضة للمخاطر سواء الاعتداءات الجنسية المتكررة ودون مقابل أو الاستغلال من طرف الوكلاء أو الأمراض الجنسية والعضوية...

ولكونهن غير مؤمنات اجتماعيا أي لا يستفدن من منحة صندوق التقاعد أو من الاستفادة من مجانية العلاج والنتيجة الحتمية الاتجاه لمزاولة هذه المهنة المرخصة على الأقل لضمان المأوى ولقمة العيش ولو بأثمان بخسة جدا تتراوح بين 400دج و1000دج كأقصى تقدير.

وعليه فليس من الخطأ أن يقال كبر سن المومس وعملها لمدة طويلة من الزمن في الدعارة غير الرسمية وما يصاحبه من مرض وعجز هي عامل مهم في امتهانها الدعارة الرسمية، لأن الشابات يستطعن بسهولة أن يكسبن

عن طريق الاتجار بأجسادهن في السوق غير الرسمية، أكثر بكثير مما يستطعن كسبه كبيرات السن، كما أنهن لا يستطعن العمل في المحلات والمصانع أو في المنازل كغيرهن من الشابات.

2-5- الحالة المدنية والدعارة الرسمية:

إن للعوامل الأسرية دورا لا يستهان به في اتجاه المرأة للدعارة الرسمية، حيث تبين أن العديد من المومسات تعانين من ظروف أسرية خاصة فهن إما أبناء مجهولات النسب (12%)، أو فاقدات لأحد أو كلا الوالدين (20%)، أو مرض أحدهما (03%) أو أحد أفراد أسرهم، فهم ضحايا مجتمعي نتيجة لخطأ أو إهمال وعليه اتجهن مبكرا لهذه المهنة لمساعدة أهاليهم، ويلاحظ أيضا أنهن امتهن الدعارة غير الرسمية ووصمن بها قبل لجوئهن للدعارة الرسمية.

أما الحالة المدنية للعينة فنلاحظ أن ما يقارب نصفها (40%) هم من فئة الأمهات العازبات وتليها مباشرة فئة المطلقات وذلك بنسبة 36.66% من المسح، في حين بلغت نسبة العازبات 24% و2.5% من فئة الأرامل و0.83% هن من المتزوجات وهذا كما مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (03) يبين: توزيع المومسات حسب الحالة المدنية

الحالة المدنية	التكرار	النسبة	عدد الأطفال	النسبة
عازبة	24	20	/	/
أم عازبة	48	40	95	56.88
مطلقة	44	36.66	63	37.72
أرملة	03	2.5	07	04.19
متزوجة	01	0.83	02	01.19
المجموع	**12**	**99.99**	**167**	**99.98**

المصدر: التحقيقات الأمنية، مكتب المؤسسات المصنفة والمهن المنظمة، مصلحة التنظيم والشؤون العامة لولاية عنابة.

*ملاحظة: هذه الحالة تقدمت بطلب شطبها من سجل الوقاية الاجتماعية وذلك بعد زواجه

وتعاني الأسر التي تترأسها امرأة من خلل في عملية الضبط الأسري، فبغياب السلطة الأبوية تتقلص عملية الرقابة والضبط ولو حاولت الأم ذلك وخصوصا في حالة ما إذا كانت أم عاملة.

كما أن قيامها بتحمل جميع المسؤوليات وخصوصا الاقتصادية والمصاحب بالسخط على الأب وتوجيه عبارات اللوم على الطفل باعتباره العقبة في تجديد حياتها ما يزيد شعوره بالسوء والحقد اتجاه الأب والمجتمع الذكوري ككل.

وتتفق بعض نتائج هذه الدراسة فيما يتعلق بالعوامل الأسرية على البغاء مع نتائج عدد من الدراسات الأخرى، حيث جاء في بحث "سيبوفاونيذوما SIPOVAEND NEDOMA" أن ما يزيد عن ثلث البغايا نشأن في أسر مزقت أوصالها وكثرت فيها الخلافات والمشاحنات بين الوالدين.

كما أوضح البحث الذي أعده "**افيدس AVIDS**" أن معدل البغاء يرتفع في الأسر التي يغيب عنها أحد الأبوين والتي يتقدم فيها سن الوالدين كما ينتشر البغاء لدى الأسر التي يعاني منها الأبناء النبذ والكراهية والرفض وفقدان الرعاية والاهتمام.

ويؤكد البحث الذي أعده "**وجاليمور باركلي BARKLAY END GALLEMORE**" على أهمية التنشئة الاجتماعية في مجال البغاء حيث أشارت إلى سوء العلاقة بين أعضاء الأسرة واضطرابها خاصة مع الأم يمثل عاملا أساسيا في جنوح الأبناء اتجاه البغاء.

ويضيف أيضا "**سامي محمود**" في بحثه حول العوامل الشخصية في البغاء بأن العامل الحاسم في احتراف البغاء هو تحلل الروابط الأسرية الناجمة عن طلاق الوالدين أو موتهما واضطراب عملية التوافق الاجتماعي داخل الأسرة، الناجمة عن طلاق الوالدين أو موته [(16)].

وتكون البدايات الأولى لامتهان الدعارة عادة بالنسبة للأم العازبة عن طريق إقامة علاقة عاطفية مع الجنس الأخر قصد الزواج ومن تم فقدانها لعذريتها، أو تعرضها للاغتصاب وإن كانت حالات محدودة.

وغالبا ما ينجر عن هذه العلاقة أبناء غير شرعيين، ففي حالة نكران الطرف الجنسي الآخر للمولود أو صعوبة التخلص منه بقتله تضطر المرأة إلى الهروب من البيت العائلي خوفا من العار خصوصا في السنوات الماضية أين كانت لقيمة الشرف مكانة عالية، فالعذرية في مجمعنا الجزائري لها مكانة مرموقة فهي" تمثل كرامة الرجل وهي أكثر شيء قد يهزه، وما المرأة إلا وسيط يدل على رجولة وشهامة من رباها ومن سيتزوجها" [(17)]. وفي حالة فقدانها يكون القتل أو الطرد هو الجزاء.

ومن تم تجد نفسها في الشارع أين تكون ملزمة بالإنفاق على نفسها وعلى عائلتها، حيث تبين أن للمومسات أبناء هن ملزمات بالتكفل بهم ماديا إذ إن نسبة 56.88**%**من مجموع الأولاد أبناء الأمهات العازبات وذلك بمعدل طفلين (02) لكل مومس تقريبا، بينما بلغ أبناء المطلقات بنحو 37.72 **%**.

أما فئة الأرامل، فقدرت بنحو 4.19 % و0.19% للمتزوجات، ومما يزيد العبء الاقتصادي للأم المومس صور التهميش والاستبعاد الاجتماعي والمحاصرة.

والأمر نفسه بالنسبة للمطلقة وخصوصا الحاضنة للأطفال حيث تدفع التبعية الاقتصادية بالمرأة المطلقة إلى زوجها السابق ومنحه حق الاحتفاظ بالمسكن الزوجي بناء على قانون الأسرة مع فرض دفعه لبدل الإيجار يتناسب مع دخلة والذي لا يتجاوز في أغلب الأحيان مبلغ 5000 دج مع فقدانها لحق حضانة الأبناء في حالة زواجها والذي يجعلها مقيدة بهذا القانون الجائر واتجاهها إلى المحافظة على أبنائها نظرا لعاطفة الأمومة والتعلق بهم كونهم أملها الوحيد ولو كلفها بيع جسدها.

فهاتان الفئتان تتقاسمان نفس الظروف القاسية والمحبطة والالتزامات الصعبة المنال **التي ترغمهن** على امتهان الدعارة، فالوضعية الأسرية (طلاق، أم عازبة + أطفال) للمرأة وغياب عائل تعد عوامل **مستفزة** لامتهانها الدعارة ، حيث قد تزيد أو تقلص من عدد العلاقات تبعا لظروفها الاجتماعية.

وقد يبادر الأبناء عادة لمساعدة عائلاتهم وذلك باللجوء إلى الدعارة غير الرسمية أو التسول وفي سن مبكرة جدا نظرا لكونهما السبيل الوحيد لإعالة أسرهم في ظل سكوت مجتمعي وغياب حكومي رغم أن المومس تبدل كل مجهودها لتفادي ذلك وعدم توريط أبنائها في هذه المهنة.

ولكن، بحسب التحليل النفسي الاجتماعي المعمق يؤكد ظهور عوامل اجتماعية جديدة في عملية التغير الاجتماعي السريع، لها أصداؤها في التفكير والسلوك الاجتماعي. ومما يستحق الذكر في هذا الصدد أن **16,9%** من مجموع عينة البغايا الرسميات في بيروت "ذكرن أنهن أتين من أسر موسرة أو غنية جدا **12,3%** وذلك وفق نتائج المسح الاجتماعي الذي أجرى لهن في عام 1963 [(18)].

3-5- التمييز الجنساني، الوصم والدعارة الرسمية:

إن المعايير القيمية الأخلاقية لدى مجتمعنا الجزائري تعرف مجموعة من التناقضات، فبينما تذم هذه المهنة مجتمعيا يقبلون على تعاطيها واحترام مرتكبيها من البغايا وخدمتهم أيضا خصوصا إذا كانت البغي ذات حد عالٍ من الجمال والمال، بينما تنبذ البغي المتواضعة والفقيرة.

كما تختلف النظرة المجتمعية "للمومس" فهي توصم مدى الحياة كل امرأة امتهنت الدعارة بشكلها الرسمي بينما يكون الوصم أقل حدة مع "البغايا".

كما أن الوصم المجتمعي لهذه الفئة مشجع لانحراف الأبناء وتوارث هذه المهنة، فالأبناء يدفعون ضريبة أخطاء والديهم وينبذون مجتمعيا خصوصا إذا تعلق الأمر بزواج، أو عمل لائق فالسمعة تلعب دورا لا يستهان به في هذا الصدد.

ومن صور هذا التناقض أيضا عدم وجود مساواة قيمية بين الجنسين، حيث إنه يتساهل أو قد يغفل كليا عن الطوابير من الرجال التي تنتظر دورها والمستهلكة للجنس باعتبارهم الجزء الآخر من المعادلة الجنسية.

كما أنه أثناء عملية التنشئة الاجتماعية يعمل المجتمع على ترسيخ مفاهيم العفة، والشرف والطهارة وربطها بالأنثى مباشرة وأن أي خروج عنها يعرضها للوصم والعقاب المجتمعي في حين يرسخ لدى الذكر مفاهيم الجرأة، والرجولة، والتعدد قبل الزواج كحق من حقوقه وأن أي سلوك جنسي غير شرعي يرتكبه لا ينقص من قيمته شيء ويبقى رجلا.

وعليه فإن هذه الأفكار الجنسية الموجودة في مجتمعنا تضع المرأة في مرتبة أدنى من الرجل الأمر الذي أدى إلى شعورها بنوع من الحقد على هذا المجتمع عموما وعلى الرجل خصوصا، ولاسيما في حالة تعرضها للخيانة العاطفية من طرفه مع قبول مجتمعي لمبرراته الواهية والمرسخة في المخيلة الجماعية، وبالتالي الانتقام منه ومن هذا المجتمع غير العادل.

وفي هذا الصدد تضيف إحدى المبحوثات "أن المجتمع منحاز للرجل ومتسامح معه في حين أن أي خطأ بسيط من المرأة سيكون باهظ الثمن، حيث يكلفها عرضها، وعائلتها ومستقبلها بل أبعد من ذلك يتوارثه أبناؤُها ويوصمون به، أما بخصوص الرجل فالأمر عادي جدا ويبقى في نظره رجلا مهما يفعل".

فالوصم المجتمعي والكيل بمكيالين بين الرجل والمرأة قيميا وعدم التسامح مع المرأة عند أي انحراف جنسي ولو أثناء المراحل المبكرة من حياتها يوصمها مدى الحياة هي وعائلتها ولا يفتح لها المجال لتجديد حياتها، ومادام أنها وصمت بذلك في ظل الظروف المذكورة سابقا تكون الدعارة هي وجهتها فهي لا تملك خيارات أخرى.

6- الخلفية الايكولوجية والدعارة الرسمية:

تتنوع الأصول الجغرافية للمومسات بولاية عنابة، حيث ينحدرْنَ حسب مكان الميلاد من (21) ولاية بالإضافة إلى حالة مولودة بفرنسا، أبرزها ولاية عنابة (29) حالة والتي بلغت نسبة 24.16%، وتليها المومسات المنحدرات من ولاية سيدي بلعباس (23) حالة بنسبة 19.16% بالإضافة إلى ولاية قسنطينة (16) حالة والمقدرة بنحو 13.33%، وتلمسان (05) حالة بنسبة 4.16% بالإضافة إلى ولايات أخرى منها تبسة، ومستغانم والطارف، وعين تيموشنت، وعين الدفلى، وسطيف، وسوق أهراس وهذا كما هو موضح في الشكل رقم (01) انظر الملاحق.

والدعارة الرسمية في أساسها ظاهرة من ظواهر الحياة الحضرية، حيث بينت النتائج أن أغلب المومسات وذلك بنسبة 40% يقمن بالمناطق تعرف نموا حضريا كبيرا، بينما 36.66% هن من مناطق شبة حضرية أو ريفية، في حين أن نسبة 23.33% غير معروفة، وذلك كما موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (04) يبين:

توزيع العينة حسب نوع منطقة الإقامة

نوع المنطقة	التكرار	النسبة
ريفية	44	36.66
حضرية	48	40
غير معروفة	28	23.33
المجموع	**120**	**99.99**

المصدر: شهادات ميلاد رقم 12 للمومسات مكتب المؤسسات المصنفة والمهن المنظمة مصلحة التنظيم والشؤون العامة لولاية عنابة

وفي المسح الشهير للبغاء للباحث "**فرناندو هنريكس**" من جنوب أفريقيا مثلا للمجتمع الذي أحدث فيه التصنيع تغيرات بعيدة الأثر جدا على نطاق بالغ الاتساع، فقد أدت عملية النمو الصناعي والحضري السريع إلى عملية تفتيت قبلي أخرى، بمعنى أنها خلقت تيارا كبيرا من الرجال القادمين من مناطق قبلية إلى المدن سعيا وراء العمل. وهؤلاء الرجال يتركون زوجاتهم عادة في تلك المناطق القبلية، ويعيشون معا مؤلفين مجتمعا غالبيته ذكور على أطراف المدن، مثل مدينة جوهانسبرج، حيث تنتشر الرذائل الرئيسية من إسراف في تعاطي الخمور، وسلوك جنسي لا أخلاقي، والمجتمع الصغير على تخوم جوهانسبرج مجتمع محدود يشبع أسوأ الشهوات لآلاف يعيشون بعيدا عن بيئتهم الأصلية مما يجعل مقدرته على الإفساد هائلة. وكثيرا ما يكون هناك ثلاثة أطفال أو أربعة أو خمسة أنجبتهم الأم الواحدة لكن كل طفل من أب مختلف لا تعرف اسمه، وكثيرا من الفتيات اللاتي لا تتجاوز أعمارهن الرابعة عشر أو الخامسة عشرة، يبدأن كسب عيشهن من احتراف البغاء وحتى قبل بلوغ هذه السن المبكرة في أحيان كثيرة.

وعلاوة على ذلك فان أسلوب الحياة الحضرية الذي خلقه الأوروبيون قد أتلف بناء مجتمع "**البانتو التقليدي**". فالمدن التي أنشئت اصطناعيا بسكانها الذين يتألفون في أغلبهم من الذكور، والأجور المنخفضة وندرة الأعمال المتاحة للنساء، والافتقار إلى وسائل التسلية وقضاء وقت الفراغ، بالإضافة إلى القهر الاجتماعي والسياسي، الذي لا يستطيع الإفريقي منه فرارا في اتحاد جنوب إفريقيا اليوم، كل هذه العوامل قد تضافرت لتنتج مجتمعا لا يزيد فيه البغاء عن مجرد مظهر من المظاهر العديدة، التي تصور الأمراض والفوضى الاجتماعية العميقة الجذور، التي تميز جنوب إفريقيا في عصرنا هذا.

وليس بخاف أن تأخير الزواج من الظواهر التي تميز النمو الاقتصادي السريع إذ يؤجل كل من الجنسين زواجهم بالضرورة، لأنهم يقضون سن شبابهم المبكرة في التدريب على الوظائف والمهن التي تضمن لهم الاشتغال بها حياة طيبة. وهذا العامل بالإضافة إلى عوامل أخرى، مثل استقلال النساء اقتصاديا، وحرية اختلاط الجنسين وفكرة "**الكبت الجنسي**" وآثاره الضارة، والاهتمام الشديد بالخبرة الجنسية، كل هذا يفسر وجود العلاقات الجنسية المؤقتة والمتعددة التي تنتشر بين الجنسين على نطاق واسع [(19)].

كما أن المجتمع الحضري تغيب فيه صور التكافل مع هذه الفئة ناهيك عن غياب الدعم العائلي، والجيرة وطغيان الفردية والمادية، حيث إن أي مساعدة غالبا ما تكون بمقابل جنسي وبالتالي فالغاية تبرر الوسيلة.

خاتمة

ومن التحليلات السابقة للعلاقة بين الفقر الحضري والدعارة الرسمية انتهينا تدريجيا إلى تعدد وتشابك أسباب الدعارة بمجتمعنا، حيث إنه بالإضافة إلى الأسباب التقليدية للدعارة (الفقر والحرمان) والتي تعد أساسية هناك عوامل حيوية أخرى مساهمة في تفشي هذه الظاهرة لعل أبرزها عامل ارتفاع سن المومس وعدم قدرتها على المنافسة في سوق الدعارة غير الرسمية، والظروف الاجتماعية والأسرية المتفككة (مجهولين النسب أو ممن فقدوا أحد أوكلا الوالدين)، كما أن الحالة المدنية تلعب دورا مهما في امتهانها هذا النوع من النشاطات حيث تبين أن اغلبهن أمهات عازبات أو مطلقات لهن أطفال مما يزيد من العبء الاقتصادي والتربوي عليهن.

ولعدم المساواة المجتمعية بين الذكر والأنثى دورٌ لا يستهان به في تفشي هذه الظاهرة والتي خلقت نوعا من الحقد اتجاه هذا المجتمع الذكوري ومحاولة الانتقام منه خصوصا في المجتمعات الحضرية التي تغيب فيها صور التكافل الاجتماعي والدعم الرسمي، وطغيان المادية والفردية والانحلال الأخلاقي والاجتماعي، والعزلة والإقصاء.

فهذه الظروف مجتمعة معا تعد حافزا لا يستهان به لامتهان الدعارة الرسمية، حيث تجد المرأة نفسها في صراع للخروج من هذه الدوامة، وما يساهم في تعقد الأمر نشأة جيل جديد من أبناء المومسات في ظروف اجتماعية وأخلاقية متدنية ومشجعة على امتهان الدعارة، وعليه وجب على المجتمع المدني والدولة الالتفات إلى هذه الفئة المقصية والمعتم عليها مجتمعيا والعمل على تقليص الفجوات في المساواة بشكل جدي من خلال وضع سياسات وخطط عمل تركز على تخفيض نسب الفقر والإقصاء وعدم المساواة. وعليه فإن تقليص الفجوات في اللامساواة يمكن أن يساهم بشكل فعلي في تخفيض أعلى مستويات أضرار هذه الظاهرة.

الملاحق:

شكل رقم 01 يبين: توزيع المومسات حسب مكان الميلاد– الانحدار–

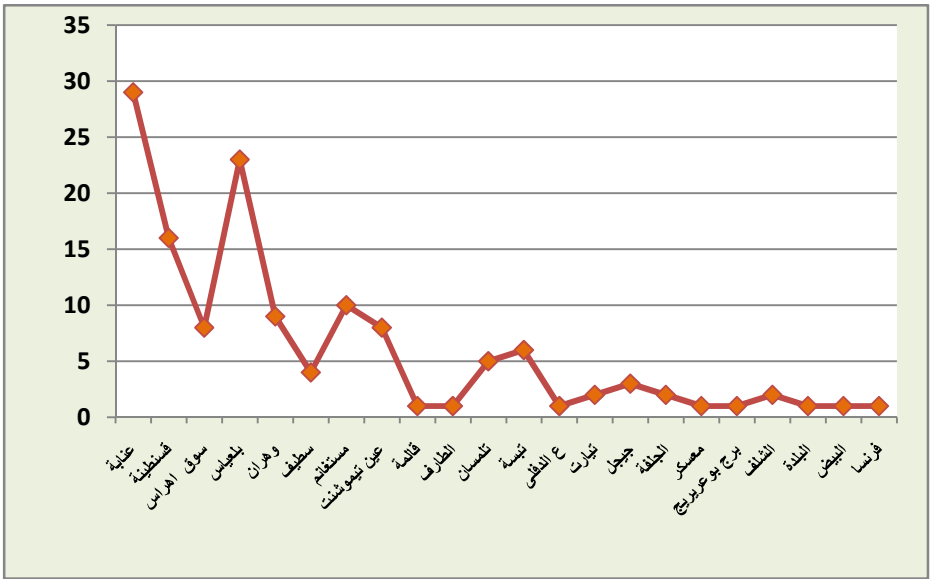

المصدر: شهادات ميلاد رقم 12 للمومسات، مكتب المؤسسات المصنفة والمهن المنظمة، مصلحة التنظيم والشؤون العامة لولاية عنابة

المصادر والمراجع:

1- صندوق النقد العربي(2016)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، https://www.amf.org.ae/ar/content 20 اطلع عليه في 2018/10/04.

2- البنك الدولي(2017)، عرض عام مجموعة البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/country/algeria تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/06/20

3- بلدية عنابة (2011)، الإحصاء العام للسكن والسكان.

4- الأمم المتحدة (2015)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي -التنمية في كل عمل، تقرير التنمية البشرية، الولايات المتحدة الأمريكية، http://www.arabstates.undp.org. 2018/10/20.

5- جزايرس، 800 ألف بيت دعارة غير شرعية و13 ألف شبكة دعارة تنشط عبر الوطن– www.djazairess.com; elhiwar/29449 بتاريخ 2018/03/07.

6- إسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي، سليمان بومدين (م س)، التصورات الاجتماعية ومعاناة الفئات الاجتماعية الدنيا مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

7- سامية حسن الساعاتي(م س)، الجريمة والمجتمع، دار النهضة العربية، بيروت.

8- محمد رشاد متولي (1989)، جرائم الاعتداء على العرض في القانون الجزائري المقارن، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر.

9- حسن بوسقيعة (2014)، الوجيز في القانون الجزائي الخاص– منقح وومتممة في ضوء القوانين الجديدة ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة السابعة عشر، الجزء الأول –الجزائر.

10- دردوس مكي (2007)، القانون الجنائي الخاص في التشريع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية بقسنطينة، الجزء الثاني، الجزائر.

11- بولخضراتي كلثومة (2007) وضعت بالموقع بتاريخ 2012/08/06، الدعارة الخفية في المجتمع الجزائري دراسة أنثروبولوجية للظاهرة في مدينة وهران، *إنسانيات* آون لاين، http://journals.openedition.org/insaniyat/3259، تم الاطلاع عليه يوم 2018/01/24.

12- ولاية عنابة، مصلحة التنظيم والشؤون العامة لولاية عنابة، المؤسسات المصنفة والمهن المنظمة، شهادة ثوثيقية، مكتب توثيق الحجار 393.

13- ولاية عنابة، مصلحة التنظيم والشؤون العامة لولاية عنابة، المؤسسات المصنفة والمهن المنظمة،شهادة توثيقية بعنابة رقم 113– 09–1969 والتي أشهرت نسخة منها بالمحافظة العقارية بعنابة بتاريخ 1996/09/23.

14- ولاية عنابة، مصلحة التنظيم والشؤون العامة لولاية عنابة، المؤسسات المصنفة والمهن المنظمة شهادة توثيقية، سطيف.

15- سامية حسن الساعاتي(م س) الجريمة والمجتمع، دار النهضة العربية، بيروت.

16- محمد شفيق (م س)، الجريمة والمجتمع، محاضرات في الاجتماع الجنائي والدفاع الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، مصر.

17- بولخضراتي كلثومة (2007) وضعت بالموقع بتاريخ 2012/08/06، الدعارة الخفية في المجتمع الجزائري دراسة أنثروبولوجية للظاهرة في مدينة وهران، إنسانيات آون لاين، http://journals.openedition.org/insaniyat/3259 ، تم الاطلاع عليه يوم 2018/01/24.

18- سامية حسن الساعاتي(م س) الجريمة والمجتمع، دار النهضة العربية، بيروت.

19- سامية حسن الساعاتي(م س) الجريمة والمجتمع، دار النهضة العربية، بيروت.